

## خلاصة

### المؤتمر الختامي لمشروع تريسמיד 3

#### أولا - مقدمة-

#### تريسמיד 3، مشروع من أجل الحوار الاجتماعي في المنطقة الأورو-

#### المتوسطة

احتضن مقر "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" الاسباني في مدريد، خلال الايام 19 و20 و21 مايو/أيار 2010، "المؤتمر الختامي لمشروع تريسמיד 3"، حيث جمع هذا اللقاء ممثلي المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة من كل من المغرب العربي والمشرق العربي واسرائيل وفلسطين، فضلا عن ممثلي المجالس الاقتصادية والاجتماعية لكل من فرنسا وايطاليا وبلغاريا ولوكسمبورغ و"اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاوروبية"، و"الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطة" و"المؤسسة الاوروبية للتكوين في تورينو"، بالإضافة الى عدد من كبار الخبراء الدوليين من مؤسسات ومنظمات اخرى.

وقد سعى "المؤتمر" إلى تلخيص الاعمال التي تم انجازها على مدى فترة "المشروع"، فضلا عن تحديث مضامين هذه الاعمال وعرض تقييم لما تم انجازه مع ايجاز لنتائجها الرئيسية. وانطلاقا من هذا المنظور، سجل المشاركون في المؤتمر في المقام الأول، الكم الهائل للاعمال التي انبثقت عن مختلف المنتديات والعمق الذي تميزت به النقاشات، ويسعنا أن نؤكد أن النتيجة الأولى التي تمخضت عن "تريسמיד 3" تتمثل في ابراز الامكانيات الهائلة التي يتسم بها العمل المشترك على صعيد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في المنطقة الأورو-متوسطة، ضمن تبادل الخبرات والتجارب الحسنة.

وكان حيويا من أجل انجاز هذا العمل المشترك الاستفادة من القدرة على الحوار التي يتحلى بها الفاعلون الاجتماعيون والاقتصاديون في المنطقة، على الرغم من إمكانية وجود تباينات هامة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين مختلف البلدان، بما في ذلك المناطق التي تعتبر حرجة على صعيد السلام والأمن. وقد مارس الفاعلون الاجتماعيون والاقتصاديون المشاركون في "تريسמיד" الحوار في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وأبرزوا امكانياتهم بشأن تعميق بحث الوضع الاجتماعي والاقتصادي في

المنطقة، وهو الأمر الذي يمثل درسا رئيسيا مستقى من "ترسيميد 3"، أي إبراز الامكانيات الكامنة للحوار في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة الأورو-متوسطية.

ولم يكن من المتاح إنجاز هذا العمل ضمن "ترسيميد 3" لو لم يتم اطلاق "ترسيميد" الأول وبعده "ترسيميد 2". ويشار الى ان تباين الحالات في المكان والزمان، فضلا عن التعقيد الذي يكتنف مختلف المجالات وتعددية المواضيع علاوة على الصعوبة التي يكتسبها إحراز الأجماع، كلها تجعل مشاريع مثل "ترسيميد" تحتاج الى بلورة طويلة الأمد في الزمن فضلا عن جهد دؤوب للمشاركين فيه.

وتشمل هذه الوثيقة القضايا ذات الاهتمام المشترك على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي كما تمت بذلك إثارته في مختلف الاجتماعات، الأمر الذي أتاح لنا معاينة وجود تشخيصات ومعايير متشاطرة، ما جعلنا نقسم الوثيقة على عشرة كتل موضوعاتية، حيث تتضمن الخمسة الأولى وجهات النظر المشتركة حيال المواضيع ذات الصلة بالمشهد الاجتماعي-الاقتصادي في المنطقة الأورو-متوسطية، التي تم إيلاؤها أهمية قصوى. كما تم تجميع أربع كتل أخيرة لها علاقة بالجوانب ذات الطابع المؤسسي، والتي لها صلة بالامكانيات الاجتماعية-الاقتصادية فضلا عن السياسية في المنطقة الأورو-متوسطية ودور الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، ولاسيما الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المجالس الاقتصادية والاجتماعية بخصوص الحكامة في المنطقة، بوصفها فضاء عابرا للحدود، علاوة على داخل حدود كل دولة على حدة، فيما تم تخصيص الشق الأخير، للمقترحات التي تم طرحها.

## ثانيا

### المواضيع الرئيسية في المجال الاجتماعي الاقتصادي في المنطقة الأورو-متوسطية في أعمال "تريسميد 3"

#### 1. تغيرات الأنماط الانتاجية في أعقاب الأزمة الاقتصادية:

- تستدعي الآثار الاجتماعية-الاقتصادية المترتبة عن الأزمة، تركيز المساعي على انعاش الاقتصاد وسوق العمل. إذ أنه على الرغم من أن التداعيات كانت متباينة على صعيد سوق العمل حسب كل بلد، فإن الأزمة أدت إلى بروز عدد من المشاكل في هذه السوق، ما تمخض عن مضاعفات سلبية هامة على الصعيد الاجتماعي، حيث أن آثار أزمة العمل هذه انعكست على تطور التدفقات الهجرية.
- كما أن التحليلات التي تتناول أسباب وآثار الازمة الاقتصادية تفضي إلى تأملات أوسع نطاقا حول النموذج الانتاجي وأي الانماط الانمائية قد تتفادى حصول أزمات اقتصادية بهذه الحدة.
- وتتمحور بدائل الأزمة، حول مفاهيم مثل اقتصاد المعرفة أو التنمية المستدامة، التي تعمل لدى تطويرها بخصوص فرص العمل، على كشف الدور الرئيسي الذي يلعبه ادماج الشباب والنساء في سوق العمل.
- التنوع واتساع نطاق الاجراءات التي ينبغي اتخاذها فضلا عن السعي إلى ايجاد توازنات بين الفعالية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، الأمر الذي يحتم مشاركة الفاعلين الاجتماعيين.

#### 2. أوضاع الشباب

- يكتسي الوضع السلبي لسوق العمل أهمية بالغة عندما يتعلق الأمر بالشباب، ليس فقط للكثافة القوية للبطالة في صفوف الشباب، لكن أيضا نظرا للمشاكل الأعم المتصلة بالاندماج الاجتماعي الذي تعيقه البطالة. ويمثل التكوين عنصرا أساسيا لعملية إضفاء الطابع الاجتماعي المستندة الى قيم الديمقراطية والتسامح، فضلا عن السعي إلى بلورة اندماج في سوق العمل ضمن ظروف عمل كريمة.

- فضلا عن ذلك فإن مشكل البطالة ولاسيما التي تعود الى الشباب، له ارتباطات بقضية أكثر مما يكرر حضورها في المجال الأورو-متوسطي، أي الهجرة واسبابها وآثارها وأساليب معالجتها.
- وينبغي أن تتضمن هذه الاجراءات الخاصة بالشباب آليات لإشراكهم. وفي هذا السياق، وفي إطار "مشروع تريسيميد 3"، تم انجاز نشاط محدد بهدف تشجيع مشاركة الشباب كممثلين للمجتمع المدني المنتظم، إذ كان يرمي الى اعداد تقرير حول "دور النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما اندماجهن في سوق العمل"، حيث مثل الشباب بعض المجالس الاقتصادية والاجتماعية و المنظمات التمثيلية للمجتمع المدني في البلدان الأورو-متوسطية، وقد تبنا منهجية اعداد التقارير التي تمت المصادقة عليها في مؤتمرات القمة "أوروميد" على صعيد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة.

### 3. حركة التنقل/الهجرة

- تتردد قضية الهجرة في كافة المواضيع التي عكف عليها المنتدى، وقد رأينا العلاقة التي تربطها بمواضيع العمل ووضع الشباب سابقا كما أننا سنجدها حاضرة مجددا عند بحث قضية التنمية المشتركة.
- ومعها يبدو من الواضح الأهمية التي تكتسبها الهجرة في المجال الأورو-متوسطي، طالما أنه يشهد تدفقات هجرية قوية من الجنوب باتجاه الشمال. كما أن من الأهمية بمكان، لدى بحث الهجرة، أن تتوفر معرفة واقعية عن أسبابها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المصدرة للهجرة او المستقبلية على حد سواء.
- وينبغي ان ينبثق تنظيم التدفقات الهجرية من تلك المعرفة، كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مختلف جوانب الظاهرة، ابتداء من علاقتها بسوق العمل و ابراز الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الفاعلون الاجتماعيون، وإلى غاية اندماج المهاجرين الوافدين في المجتمعات المستقبلية.
- ولا بد من أجل معالجة الهجرة، التوفيق بين تقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المصدرة والمستقبلية، بالإضافة الى الحاجة الى تشجيع المساواة الحقيقية بين المهاجرين الوافدين الى البلدان المضيفة.

### 4. مساواة الفرص

- كان نضال الدول من أجل تأمين مبدأ المساواة في الفرص بين المواطنين، وينبغي أن يكون دائما تحديا أولويا لها، حيث مازال هناك بعض التباين بين مبدأ المساواة في الفرص هذا والمساواة الحقيقية للمواطنين في البلدان الأورو-متوسطية.

- ومن بين السمات الخاصة بالمنطقة الأورو-متوسطية، التعدد العرقي والثقافي، حيث أن هذا الاعتراف بما هو متعدد، يجب أن يرشد أعمالنا في مواجهة التحدي الصعب المتمثل في التجسيد الحقيقي لمساواة الفرص.
- وعلى صعيد آخر لا يمكن اغفال معالجة عدم المساواة في الفرص، في إطار السعي من أجل احراز نمو مستدام ومنسجم، وفي هذا الصدد من الممكن أن تكون سياسات التمييز الايجابي مفيدة بوصفها أدوات ناجعة لمكافحة عدم المساواة في الفرص.
- وتتطلب المساواة في الفرص القضاء على عدد من مظاهر عدم المساواة: عدم المساواة شمال/جنوب، حضر/ريف، مهاجرون/مواطنون، رجال/نساء وغير ذلك. كما أنها تحتم ايلاء اهتمام أولوي للمجموعات المحرومة أو التي تعاني من الاقصاء الاجتماعي، مثل الشباب والنساء وكبار السن والمجموعات ذات الاعاقات الجسدية أو النفسية أو الأقليات العرقية أو الثقافية.
- ومن أجل تحقيق هذه الاهداف ينبغي للمجالس الاقتصادية والاجتماعية أن تضطلع بدور "برواكتيف" يتسم بروح المبادرة والمثابرة، من خلال متابعة وتقييم اوجه الواقع الاجتماعي في مختلف البلدان التي تنتمي اليها.

#### 5. الرأسمال البشري للاقتصاد: العمل والتعليم

- إن الافكار السابقة المتعلقة بالعمل ووضع الشباب والهجرة والنمط الانتاجي، تدفعنا كلها إلى تقييم الدور الرئيسي الذي يعود الى التعليم والتكوين، بوصف هذا الاخير يمثل عاملا لاضفاء قابلية العمل وعنصرا لتحسين اساليب الانتاج وعامل مؤثر على الهجرة وعامل يشجع الاندماج الاجتماعي للشباب.
- ويمثل التعليم عنصرا اساسيا للتطور الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتنا ولهذا يتحتم الاستثمار في الرأسمال البشري كعنصر كفيل بخلق النماء والثروة في حوض المتوسط.
- ويتم التأكيد على الحاجة الى تشجيع التعليم والتكوين ليس فقط على صعيد الشباب والنساء والعاطلين عن العمل للمدد الطويلة والقطاعات الاكثر حرمانا، لكن أيضا على صعيد كل شرائح المجتمع، كأداة لتسهيل خلق فرص العمل وتشجيع العمل الذاتي وتشجيع روح المبادرة ابتداء من المدرسة وعلى صعيد كافة المستويات الدراسية والتكوينية، ما يضمن تأهيل الاشخاص لمشاركة كاملة في المجتمع وفي سوق العمل وبموازاة تشجيع التكوين الدائم المستمر.
- ينبغي المراهنة على الجودة والتميز في التعليم.
- ينبغي أن تكون هناك ملاءمة اكبر حيال احتياجات المنظومة الانتاجية في ما يخص العمل والتكوين، ومن الرئيسي في هذا الصدد تحديد احتياجات التكوين وآليات الضبط بين العرض

- التكويني من جهة، والمؤهلات والصلاحيات من طرف المنظومة الانتاجية الناشئة، من جهة أخرى، الأمر الذي يحتم تحسين العلاقة البيئية بين المنظومات التعليمية والتكوينية والانتاجية.
- إن تشجيع مزيد من الاستثمار في التجديد والبحث يعتبر رئيسيا من أجل خلق فرص العمل في ضفتي حوض المتوسط بهدف منح مزيد من القدرة التنافسية للمنطقة الأورو-المتوسطية. كما ينبغي خلق فرص عمل أخضر (إيكولوجي) وتكنولوجي واجتماعي يستند الى اقتصاد مستدام.
  - ينبغي تشجيع وتحسين خدمات التوجه المهني وتقييم نوعية التكوين.
  - من الأهمية بمكان تبني التعاون الأورو-متوسطي في مختلف المجالات والمستويات المتعلقة بالتعليم والتكوين.
  - ينبغي ان نرى في الأزمة الراهنة، فرصة لتبني وتشجيع اسلوب جديد للنماء الاقتصادي المستدام الذي يستند الى المعرفة.

## ثالثا

### المنطقة الأورو-متوسطية

#### الفاعلون الاجتماعيون والاقتصاديون والمجالس الاقتصادية والاجتماعية:

#### ترسيميد كقناة للحوار الاجتماعي

6. عولمة الاقتصاد ودور المناطق وتحديد المنطقة الأورو-متوسطية
- في الوقت الذي يلاحظ فيه واقع العولمة الاقتصادية ولاسيما في المجال المالي، نرى انعدام العلائقية بين هذه العولمة الاقتصادية وحكمة الاقتصاد على الصعيد الشمولي، إذ أن سيادة الدول لا تتجاوز حدودها الترابية فيما لا تتمتع المؤسسات العابرة للحدود بقدرة تأثير حقيقية على المستوى الشمولي.
  - وانطلاقا من هذا التأمل تتجلى الأهمية التي قد تكتسيها المنطقة كفضاء وسطي يتجاوز الدول وقدرتها على تجميع المصالح المشتركة في مجال محدد.
  - وفي هذا السياق تكشف تجربة "ترسيميد" عن امكانيات تبادل التجارب وتحديد مواضيع ذات الاهتمام المشترك في المنطقة الأورو-متوسطية.
  - ومن جهة أخرى، يبدو الاتحاد الاوروبي بمثابة تجربة تنظيمية على الصعيد الاقليمي، تسفر عن نتائج وممارسات لترتيب سياسات على أرضه، رغم ما يعترها من محدودية، ابتداء من تلك التي تكتسي طابعا عاما مثل الاقتصادية أو المرتبطة بالعمل، وانتهاء بالأكثر خصوصية مثل التي تتصل بحركة التنقل الجغرافي للعمال.
  - ويمثل "ترسيميد" نموذجا يعكس كيف يمارس الاتحاد الاوروبي نشاطا هاما على صعيد التعاون الدولي، الامر الذي يتسم بأهمية قصوى في مجال مثل المتوسطي، حيث أن عوامل من قبيل القرب الجغرافي ووجود جذور ثقافية مشتركة فضلا عن واقع الحركات الهجرية في المنطقة الأورو-متوسطية أو الإمكانيات الهائلة لانجاز أنشطة اقتصادية، الأمر الذي يفسح مجالات واسعة النطاق للتعاون داخل المنطقة.
  - كما أن تجربة "ترسيميد" أبرزت تنوع الميادين التي قد تشكل أرضية للتعاون في المنطقة الأورو-متوسطية، فضلا عن تنوع أدوات التعاون التي يمكن استعمالها انطلاقا من الاتحاد الاوروبي.

#### 7. دور الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في المجالس الاقتصادية والاجتماعية

- إن عمل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين يعزز من الديمقراطية التشاركية وفي الوقت ذاته قد يوطد من نجاعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما بفضل القدرة التي يمتلكها هؤلاء الفاعلون الاجتماعيون والاقتصاديون على تشكيل الواقع الاجتماعي-الاقتصادي.
- وقد كشفت تجربة "تريسميد" الالهية التي يتسم بها توطيد دور الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في المنطقة وفي مختلف الدول المعنية، الأمر الذي يتطلب عددا من الشروط المسبقة من قبيل حرية النشاط الجمعي واستقلالية "السلطات العامة" والقدرة على ممارسة المفاوضات بشكل مستقل، حيث توجد عدة أنماط لممارسات الفاعلين الاجتماعيين، بما فيها الحوار الاجتماعي وأشكال ماسسة الحوار الاجتماعي، مثلما هو الحال بشأن المجالس الاقتصادية والاجتماعية. ويجدر بالذكر الاستقرار الذي تضيفه هذه الأخيرة على المشاركة والحوار الذي يخوضه الفاعلون الاجتماعيون وقدرتها على عرض رؤى رحبة ومقاطعة للواقع الاجتماعي-الاقتصادي، فضلا عن القيمة المضافة التي تكمن في التعبير عن معايير يتشاطرها الفاعلون الاجتماعيون والاقتصاديون.
- إن منح الشرعية والاستقلالية للمنظمات التي تمثل المجتمع المدني، وتمكينها، يمثل الدعامة التي تخول إقامة الحوار الاجتماعي في كنف مجتمعاتنا.
- وقد يشكل أداء الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والحوار الاجتماعي أو النشاط الذي تقوم به المجالس الاقتصادية والاجتماعية عناصر رئيسية تكفل مزيدا من التعاون في المنطقة الأورو-متوسطية، حيث أن هذا الأداء يتأتى تلقاء اتصال مباشر جدا مع الواقع الاجتماعي-الاقتصادي، الأمر الذي يسمح له بتمرير معلومات بالغة القيمة بشأن هذا الواقع الذي تستهدفه الاعمال السياسية.
- وفي هذا السياق يبرز الدور الأساسي الذي بإمكان المجالس الاقتصادية والاجتماعية ان تضطلع به على صعيد هيكلية المجتمع المدني، حيث تنشيء فضاء مميذا لتحفيز الحوار الاجتماعي والتوافق، طالما أن هذه المجالس والمؤسسات المماثلة تشكل أرفع عناصر الحوار الاجتماعي الممأسس فضلا عن كونها أدوات ضرورية لإتاحة النماء الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة الأورو-متوسطية.
- وعلى صعيد أعم، فإن تجربة "تريسميد" كشفت لنا عن الأهمية التي يكتسيها تبادل التجارب بين الفاعلين الاجتماعيين في المنطقة، ومن بين استنتاجات هذه الاتصالات تبرز قدرة الفاعلين الاجتماعيين على ايجاد مواضيع ذات اهتمام مشترك في ما وراء حدود الدول بل أنها تتجاوز المحدوديات الناجمة عن الأوضاع السياسية التي قد تسود هذه الأخيرة.

## 8. تجربة "تريسميد" في حالة اسرائيل وفلسطين

- حظت النقاشات داخل "تريسميد" بمشاركة بالغة الحيوية من طرف المجلسين الاقتصاديين والاجتماعيين لكل من اسرائيل وفلسطين، الأمر الذي أتاح لباقي المشاركين معرفة أحسن للمشاكل الموجودة في هذا السياق، ومن نافلة القول التأكيد على أن تحقيق السلام في المنطقة يمثل ضرورة لا مناص منها لعدة أشكال من التقدم الاجتماعي والاقتصادي التي قد تترتب عن أي عمل مشترك لكلا المجلسين الاقتصاديين والاجتماعيين في إطار "تريسميد".
- وعلى الرغم من المحدودية الناجمة عن الوضع السياسي الراهن، لا بد من التنويه بالإيجابية القصوى التي تتجلي في قدرة المخاطبة التي برهن عنها المجلسان الاقتصاديان والاجتماعيان لكل من اسرائيل وفلسطين إبان عمل "تريسميد"، كما تجدر الإشارة الى أن تلك المخاطبة اكتتفت عددا من المواضيع ذات الاهتمام المشترك والمعايير المتشاطرة، وأولها ضرورة تعزيز دور الفاعلين الاجتماعيين ولاسيما التابعين للمجلسين الاقتصاديين والاجتماعيين لكل من فلسطين واسرائيل، وثانيها ايلاء كل الاهتمام للاتصالات بين كلتي المؤسستين، كتعبير عن دور المجتمع المدني في المنطقة.
- ومن بين المواضيع ذات الاهتمام المشترك، توافق المجلسين التابعين لكل من اسرائيل وفلسطين على التأمل بشكل عام في إطار "تريسميد" بخصوص أهمية تخصيص معالجة أعمق لقضايا حركة التنقل والشباب ونشاط المقاولات الصغرى والمتوسطة أو تحديد المشاريع الاقتصادية القابلة للتنفيذ في مجمل المنطقة.
- ومن المؤكد أن هذه المواضيع لها جوانب مختلفة بخصوص كيفية معالجتها في سائر المنطقة، لكن تلك الجوانب لايمكنها أن تحجب واقع المصالح المشتركة التي تحتم معالجتها وإمكانية أن تطبق عليها تقنيات أو معايير تم تقييمها ايجابيا بشكل عام.
- وكأمثلة عن المواضيع التي ستكون معالجتها بالغة الجدوى في إطار "تريسميد"، هناك الدور الرئيسي الذي يضطلع به التكوين المهني لصالح الاندماج في سوق العمل بين صفوف الشباب، والعلاقة بين الاندماج في سوق العمل والنشاط الاجتماعي، والدور الذي يقوم به التعليم كأداة لتشكيل قيم السلام أو الحوار والاهمية التي تكتسيها تسوية مشاكل محددة بخصوص حركة تنقل العاملين أو الدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه المشاريع الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك.

## 9. دور التعاون بين المخاطبين الاجتماعيين في المنطقة الأورو-متوسطية.

بعد فحص النشاط الذي تم انجازه في اطار "تريسميد 3" والذي يلخص في هذه الاستنتاجات، ينبغي إبراز جملة من المواصفات التي ميزت "المشروع"، وهي كما يلي:

- إن تبادل التجارب والحوار بين الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في المنطقة الأورو-متوسطية يفضي إلى عدد من النتائج الايجابية مثل معرفة أحسن للوضع الاجتماعي-الاقتصادي للمنطقة ومواقف المخاطبين الاجتماعيين بشأن هذا الوضع، واعداد تحليلات مشتركة حول القضايا ذات الاهمية بالنسبة لكافة البلدان أو تحديد معايير لمعالجة تلك القضايا. كما يمكن انجاز كافة هذه الانشطة باعتماد أساليب عمل مشترك بطابع أشمل أو أن يتم اسقاطها على برامج أو أنشطة أكثر خصوصية.
- كما يعتبر "تريسميد" مجدياً في تقييم أبعاد وإمكانات مفهوم "المنطقة الأورو-متوسطية"، كفضاء اجتماعي-اقتصادي وكمجال لنشاط المخاطبين الاجتماعيين، وبالتالي يكون "تريسميد" ضرورياً لمعرفة الامكانات التي تتيحها سياسة التعاون في المنطقة الأورو-متوسطية من أجل تحديد وقعها الحقيقي وترشيد تصحيحات محتملة أو مجالات جديدة للكف عليها.
- وقد مثلت كل من "تريسميد 3" والنسخ السابقة له، أدوات ضرورية لإحراز أهداف "عملية برشلونة" أي "خلق فضاء سلام واستقرار يستند الى احترام الحقوق الأساسية ويخلق منطقة ازدهار مشتركة بما يسهم في تفاهم متبادل أحسن بين شعوب المنطقة". لكن من الضروري القيام بتقييم ونقد ذاتي لها بما يسمح لنا استكشاف وتعزيز الجوانب الاكثر ايجابية لهذه البرامج بالاضافة الى ازالة الجوانب السلبية أو تقليصها في أقل تقدير.

ومن أجل ذلك تم ابراز الحاجة الى إرتباط أكبر بين مختلف المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في ضفتي حوض الابيض المتوسط. ويتضمن هذا الربط بين الضفتين المذكورتين مفتاح التعايش المشترك الذي يتيح لنا ايجاد أو اصر مستقرة ودائمة تضمن "السلام" والاستقرار في كافة أرجاء المنطقة.

- قد تنعكس هذه القدرة التي يتمتع بها "تريسميد" بخصوص تشجيع عمل المخاطبين الاجتماعيين وبشكل خاص المجالس الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأورو-متوسطية، بشكل بالغ الايجابية يزيد من حضور الفاعلين الاجتماعيين والمجتمع المدني المنتظم في كل ما له علاقة بالعمل السياسي في المنطقة.

#### 10. "تريسميد" وما بعد

نظراً لمجمل هذه النتائج الايجابية، ينبغي لتجربة "تريسميد 3" أن تكون لها استمرارية في المستقبل، بحيث تمثل فضاء يتمكن فيه كل من المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمخاطبين الاجتماعيين في المنطقة الأورو-متوسطية من تبادل الخبرات والتجارب الحسنة وتحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك والتبني بالتوافق المعايير المشتركة حيال تلك القضايا.

- وحتى يتسنى تحقيق تلك الاستمرارية قد يكون من الأهمية بمكان الانطلاق من الرؤى الأكثر عمومية واستكشافية التي تم اعتمادها حتى الساعة، نحو برامج أكثر تحديداً، يكون بإمكانها التركيز على اشكاليات أكثر خصوصية في مختلف أرجاء المنطقة الأورو-متوسطية، مما من شأنه أن يتيح تحقيق نتائج ملموسة على المدى القصير. وانطلاقاً من هذا المنظور، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للامكانات التي تجلت على صعيد التعاون بين المجلسين الاقتصاديين والاجتماعيين في كل من فلسطين واسرائيل.
- وانطلاقاً من هذا الاعتبار، تكتسي أعمال التقييم والمتابعة، أهمية متنامية، مع مشاركة فاعلة للقائمين على الأنشطة.
- ويتعين على المجالس الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الأورو-متوسطية ان تكون برواكتيف أي ذات مبادرة ومثابرة، لدى استعمال المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، وتوظيفها من أجل فهم وتوصيف التغيرات الاجتماعية. وفي هذا السياق، قد يكون من المجدي استكشاف احتمال اعداد تقارير دورية حول التطور الاجتماعي-الاقتصادي في المنطقة والدور الذي يقوم به الفاعلون الاجتماعيون والمجالس الاقتصادية والاجتماعية بخصوص هذه القضايا.
- وتحديداً في ما يخص استمرارية هذا العمل المشترك للفاعلين الاجتماعيين في المنطقة تم تحديد عدد من المواضيع مثل العلاقة القائمة بين التعليم وتقييم الرأسمال البشري ودور المقاولات الصغرى والمتوسطة وتدفقات الهجرة والسياسات المعنية بالشباب وادماج المرأة في سوق العمل.
- وتعتبر استمرارية أساليب التعاون بين المخاطبين الاجتماعيين في المنطقة الأورو-متوسطية، عنصراً حيوياً من أجل تطوير أكبر للديمقراطية التشاركية في المنطقة، سواء على صعيد كل دولة على حدة أو على صعيد المجال السياسي الذي يضمه "الاتحاد من أجل المتوسط".
- وفي هذا السياق، فإنه يجب توظيف معادلات من قبيل "ترسيميد"، من أجل تعزيز الوعي بدور المجالس الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول، من خلال دعم تشكيل هذه المجالس فضلاً عن سائر أشكال الحوار الاجتماعي والمشاركة المؤسساتية بشكل عام.
- وقد تستطيع معادلات من قبيل "ترسيميد" في مجال مثل "الاتحاد من أجل المتوسط" أن تساعد على رفع مشاركة الفاعلين الاجتماعيين في عمليات اتخاذ القرار السياسي في المنطقة، برفقة مؤسسات أخرى تعمل الآن مثل مؤتمرات القمة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية "أوروميد" أو غيرها قد يتم تشكيلها في المستقبل، وفق نموذج "الجمعية البرلمانية للمتوسط" مثلاً. حيث أن مجالات من طبيعة "ترسيميد" بإمكانها أن تضطلع

بدور خاص، يركز أكثر على التحليل وترشيده المعايير مما يخول مناقشتها لاحقاً في كنف هيئات أخرى.

- وقد تقضي هذه الأساليب للعمل المشترك من طرف الفاعلين الاجتماعيين والمجالس الاقتصادية والاجتماعية، الى اعداد اسهامات انطلاقاً من المجتمع المدني، في مؤتمرات القمم السياسية، أو القيام بمتابعة الجوانب الاجتماعية-الاقتصادية للقرارات السياسية المتخذة. وفي هذا السياق فإن فضاءات العمل المشترك مثل "تريسميد" قد تنهض بمهمة رصد للتطور الاجتماعي-الاقتصادي للمنطقة وللدور الذي تقوم به المجالس الاقتصادية والاجتماعية.

## مقترحات خصوصية

سعى "المؤتمر الختامي" إلى إتاحة الفرصة لكافة الشركاء لكي يصوغوا مقترحاتهم بشأن تعاون مستقبلي بين مختلف "المجالس الاقتصادية والاجتماعية" في "المنطقة الأورو-متوسطية"، مع إبراز كافة مجالات التعاون التي تتطلب مزيداً من التعزيز بموازاة تحفيز حقول أخرى يمكن للمجالس الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة أن تؤدي فيها دوراً هاماً. وفي ما يلي خلاصة للأفكار التي تم استيفؤها خلال المؤتمر، وإن كان جديراً بتقييم جدواها من خلال إطار منطقي يتضمن محاور العمل للمشروع المستقبلي.

(أ) تم في المقام الأول إبراز دور التكوين والتعليم كعنصرين حيويين في المستقبل، لكن طابع هذا التكوين والتعليم لم يعد واقعاً محدداً في لحظة حيوية للمستفيدين فحسب، بل تعداها لكي يتحول إلى مدى الحياة، الأمر الذي يتطلب تحقيقه تكثيف الجهود. وفي هذا الصدد تطوعت "المؤسسة الأوروبية للتكوين في تورينو" للإسهام بالمعلومات الضرورية لتصميم أي نوع من المشاريع في هذا المجال.

(ب) وتبدو مبادرة شباب "تريسميد" كفرصة مستقبلية لنسخات لاحقة، حيث إن معرفة التكنولوجيات الجديدة من طرف هؤلاء الشباب، الكفيلة بتشكيل شبكات اجتماعية ومعرفية واسعة النطاق وسلسلة ودائمة وكثيفة فضلاً عن القوة والحماس اللذين تتمتع به هذه المجموعة، كل ذلك يمثل فرصة مستقبلية يجب اغتنامها، وفي هذا الصدد يتم اقتراح تشكيل مشروع "تريسميد 4 للشباب" يكون بوسعه تحسين نجاعة المشاريع المستقبلية.

(ج) إن التأطير والمتابعة والتقييم المستمر للمشروع يمثل ضرورة عاجلة، حيث إنه يجب تقييم المعلومات المستفاد من المشروع ومن خلال النقاشات والاتفاقات المتخذة فضلاً عن التطور الاجتماعي الناجم، من أجل تحديد الجوانب الأكثر ايجابية من المشروع قصد الحفاظ عليها

وتحسينها قدر الإمكان، وفي الوقت ذاته العمل على اكتشاف الجوانب السلبية ومحاولة التقليل من أثرها بل وإزالتها.

(د) ايجاد مرصد دائم يجمع المعلومات الاجتماعية-الاقتصادية من البلدان الأورو-المتوسطة، علاوة على كل المعلومات التي تكتسي أهمية بالنسبة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

(هـ) تطوير مؤشرات جديدة ذات طابع كفي من شأنها إتاحة قياس الجوانب والأبعاد المتعلقة بالرفاه الاجتماعي طالما أنه يستحيل جسها بواسطة المؤشرات الكمية، وفي السياق ذاته، سيكون من الأهمية بمكان تحليل تطور مؤشر التنمية البشرية.

(و) متابعة مستويات تحصيل القرارات الاستراتيجية التي يتخذها "الفاعلون أروميد".

(ز) ايجاد "مشاريع تجريبية" تعنى بقضايا ذات اهتمام مشترك (مثلا: النوع الاجتماعي والشباب والتكوين)، مع تحليل العوامل المشتركة التي تسمح بالتبادلات المفيدة في المنطقة الأورو-متوسطة برمتها.

(ح) وفي نهاية المطاف، يوصى بتقديم "مشروع تريسيميد" خلال قمة "أروميد" بوصفه نموذجا من "التجارب الحسنة"، كما ننوه بضرورة النهوض بمتابعة سنوية للمشروع أنف الذكر فضلا عن معاينة مدى تحقق الأهداف المشتركة المنصوص عليها في "تريسيميد 3" والتي يتم تحديدها في المستقبل.